الشركات الثلاث تطرح مشاريع في الكويت والأردن وبريطانيا والبحرين

«الشبيب» و«لؤلؤة الخرافي» و«المزيدي» تشارك في معرض المسار للعقار 4 يناير

■ بدر الشبيب: مجموعة «الشبيب» تطرح 5 مشروعات لشقق التمليك في السوق المحلي

بدر الشبيب

محمد المزيدي

■ أمين أبو العلا: تدشين مشروع عقاري جديد بحلول نهاية 2015

■ أيمن عبدالرحمن: مشاريع ضخمة مثل «شمال عمان» و«صويلح» إلى جانب أراض بالأردن

■ محمد المزيدي: «المزيدي» تسوق مشاريع في بريطانيا والبحرين وتقدم حزمة من التسهيلات

اعلنت مجموعة الشبيب ولؤلؤة الخرافي والمزيدي العالمية العقارية مشاركتهما في معرض المسار للعقار والاستثمار الذي تنظمه مجموعة المسار لتنظيم المعارض والمؤتمرات الكويتية في قاعة الراية بفندق كورتيارد ماريوت بالكويت خلال الفترة من 4 إلى 7 يناير 2015، بمشاركة اكثر من 40 شركة تطرح حزمة من المشاريع الكبرى تتوزع على الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي ومعظم أسواق العالم حيث يقدم المعرض فرصا فريدة للمواطنين الباحثين عن السكن الخاص في الكويت بمختلف انواعه سواء فلل أو شقق سكنية أو حتى ارض للبناء كما تعرض الشركات فرصا للاستثمار العقاري ما يمثل فرصة مثالية للشركات المشاركة لعقد الصفقات العقارية وتوقيع الاتفاقات الاستثمارية من خلال المعرض.

وأعلن رئيس مجلس إدارة مجموعة الشبيب للتجارة العامة والمقاولات بدر الشبيب ان المجموعة يفرعيها شركة رماس العالمية العقارية وشركة سارا العقارية حريصة على المشاركة في معارض «المسار» حرصا منها على التواصل الفعال والمباشر والمستمر مع عملائها مشيرا إلى أن المجموعة تشارك بخمسة مشروعات شقق تمليك كلها داخل الكويت مبينا أن معرض المسار للعقار والاستثمار هو اول المعارض التي تشارك فيها شركة سارا العقارية حديثة المولد، حيث ستسوق لمشروعها الأول الكائن في منطقة السالمية بجوار دوار البدع، مؤكدا انه سيكون واحد من أجمل وارقى مشروعات شقق التمليك في الكويت. وتبلغ مساحة المشروع 1072متر مربع ويتكون من اثنى عشر طابقا بمساحات شقق متوعة وتشطيبات سوبر ديلوكس.

واضاف ان المشروعات الأربعة المتبقية تتبع شركة رماس العالمية العقارية وهي تقع في مناطق متنوعة اولها مشروع رماس حولي على طريق المغرب السريع وثانيها مشروع رماس السالمية على شارع البلاجات وثالثها مشروع رماس الجابرية المكون من عمارتين ويقع مقابل جسر السرة ورابعها مشروع رماس الفروانية خلف روضة حنين بجوار دوار ليتل سيزر.

واشار الشبيب إلى ان إن معرض المسار في دورته المقبلة يمثل المعرض السادس الذي تنظمه أو تشارك فيه مجموعة الشبيب للتجارة العامة والمقاولات ، حيث سبق أن نظمت مجموعة الشبيب المعرض العقاري الأول لشركة رماس العالمية العقارية في مقر الشركة ، ثم بدات المجموعة في المشاركة في معارض مجمعة كان اولها المعرض الأول لمراحل تاسيس وتطوير العقار ، وتلاه معرض العقار الرمضاني ، ثم معرض التخية العقاري وأخيرا معرض الكويت الدولي للعقار.

ومن جهته اكد المدير التنفيذي لمجموعة الشبيب للتجارة العامة والمقاولات أمين عادل أبوالعلا أن تواجد مجموعة الشبيب للتجارة العامة والمقاولات في أي محفل عقاري يمثل رقما مهما لأي معرض ، وهذا بشهادة الشركات المنظمة والعملاء الذين يتفضلون بزيارة جناح المجموعة في المعارض المختلفة ، وذلك لما لاسم مجموعة الشبيب وفرعيها شركة رماس العالمية وشركة سارا العقارية من سمعة طيبة وصيت رائع داخل السوق العقاري الكويتي.

وبين أن المشاركة في المعارض جاءت طبقا لطموحات المجموعة من ناحية المبيعات والحركة النشطة داخل المعرض، حيث يبلغ متوسط عدد زوار جناح الشركة في كل معرض نحو الثلاثمائة عميل اتوا خصيصا لمجموعة الشبيب وفرعيها شركة رماس العالمية العقارية وشقيقتها الصغرى شركة سارا العقارية المتخصصتان في شقق التمليك.

وعلى هامش المشاركة في معرض المسار للعقار والاستثمار رفع أبوالعلا الستار عن باكورة مشروعات مجموعة الشبيب للتجارة العامة والمقاولات خارج الكويت ، مضيفا انه سيكون أكبر مشروع عقاري في مجال شقق التمليك منوها إلى انه انه تجري الآن الأعمال التحضيرية لهذا المشروع العملاق ، متوقعا البدء في تدشين هذا المشروع العملاق بنهاية العام 2015 . واعدا العملاء بان يلبي المشروع طموحات العملاء وان يكون بمثابة المفاجاة في سوق العقار.

وأكد أبوالعلا ، ان نجاحات المجموعة المتقطعة النظير ، إنما جاءت نتيجة صبر وتخطيط عال ودراسة دقيقة للسوق العقاري داخل الكويت ، ونتيجة لرؤية إدارة المجموعة التي تتمتع بمصداقية وشفافية وثقة ، متابعا أن مجموعة الشبيب تدقق دوما في اختيار الأماكن المتميزة والمواقع الفريدة وذلك تحقيقا لرغبة عملائها وإيمانا من المجموعة بحق عملائها في التميز .

لؤلؤة الخرافي

وقال مدير المبيعات في شركة لؤلؤة الخرافي العقارية أيمن عبد الرحمن أن الشركة ستطرح خلال مشاركتها في المعرض حزمة من المشاريع في المملكة الأردنية الهاشمية لافتا إلى أن المشاريع التي تطرحها «لؤلؤة الخرافي» في الأردن يتم تسويقها بالتعاون مع اكبر الشركات والمشاريع منوها إلى أن الشركة لديها مشاريع ضخمة مثل مشروعي «شمال عمان» و«صويلح» إلى جانب حزمة من الأراضي الزراعية والسكنية والاستثمارية في الأردن

واضاف عبد الرحمن أن الشركة تطرح مشروع شمال عمان في المعرض وهو عبارة عن مشروع سكني مكون من 4 طوابق كل طابق يضم 3 شقق سكنية وكل شقة عبارة عن 3 غرف وصالة ومطبخ وشرفة ذات اطلالة رائعة فيما يتمتع المشروع بالقرب من جميع المرافق الحيوية ويحظى بجميع الخدمات المصاحبة مبينا انه بالنسبة إلى الراغبين في الاستثمار في المشروع فإن «لؤلؤة الخرافي» تضمن لهم تاجير الشقة بعائد يبلغ 200 دينار كويتي شهريا يتسلمها العميل كل ستة اشهر مقدما واهم ما يميز الاستثمار في الأردن هو حصول المالك على وثيقة حرة (صك) تملك رسمي موثق.

وقال عبد الرحمن أن البيانات الرسمية الصادرة من «دائرة الأراضي والمساحة الأردنية» تكشف أن الكويتيون يحتلون المركز الثالث في قائمة أكثر الجنسيات الأجنبية استثمارا في قطاع العقارات الاردني وفقا لبيانات الأشهر العشرة الأولى من العام 2014 بتملكهم نحو 399 عقارا فيما يتصدر المستثمرون العراقيون القائمة بمجموع 1829 عقارا، وجاء السعوديون في المرتبة الثانية بواقع 647 عقارا وحل السوريون المرتبة الرابعة بمعدل استثمارات غير الأردنيين العقارية في الأردن، بمجموع 377 عقارا خلال العشرة أشهر الأولى من 2014 فيما ارتفع حجم التداول في سوق العقار الأردني بواقع 21 في المئة خلال العشرة أشهر الأولى من 2014، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي

وقال عبد الرحمن أن هناك تحسنا ملحوظا في مناخ الاستثمار في الأردن إنعكس ايجابا على السوق العقاري الأردني مشيرا إلى أن البيانات الرسمية الأردنية تفيد بأن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بلغ في نهاية العام 2013 نحو 18.7 مليار دينار أردني بارتفاع قدره 1.1مليار دينار اردني قياسا بالعام السابق عليه والبالغ 867 مليون دينار كما تمكنت الحكومة الأردنية من تعزيز العلاقة بين القطاعين العام والخاص من خلال التشاور في وضع التشريعات الاقتصادية، وإعادة الاستقرار والتوازن إلى الاقتصاد الأردني وتجاوز المرحلة الحرجة التي مر بها خلال نهاية عام 2012 وتعزيز الثقة بالدينار الأردني فيما بلغت قيمة الإعفاءات الممنوحة للمستثمرين بموجب قانون تشجيع الاستثمار وقانون المناطق التنموية والمناطق الحرّة 15 مليار دينار اردني حيث يقدم قانون تشجيع الاستثمار وقانون المناطق التنموية مجموعة من الإعفاءات والتسهيلات للمستثمرين في الأردن والتي تساعد على بدء الاستثمار في البلاد، وهي بدورها حوافز تتعلق بإعفاءات مرتبطة بالرسوم الجمركيّة وضريبة الدخل، وسهولة الحصول على تلك الإعفاءات، وعلى الموافقات المرتبطة بالبدء بالمشروع وعلى غيرها من القضايا المرتبطة بنسب الملكيّة وحوافز استخدام واستقدام العمالة الوافدة متى لزم. فيما تضم قائمة أبرز الدول الخليجية المستثمرة في الأردن بحسب تدفقات الاستثمار السعودية بنسبة 40%، فالبحرين بنسبة 16%، فالعراق بنسبة 11%، فدولة الإمارات العربيّة المتحدة بنسبة 10%، ثم الكويت بنسبة 5%.

المزيدي العالمية

ومن جهته قال محمد ابراهيم المزيدي رئيس مجلس ادارة شركة المزيدي العالميه العقاريه ان الشركة تطرح خلال مشاركتها في المعرض مشاريع في بريطانيا والبحرين في المعرض حيث تشمل مشاريع بريطانيا اراضي سكنيه ذات وثيقه حره ومصدق عليها من الوزاره الخارجيه البريطانيه والسفاره البريطانيه مع حزمة من التسهيلات فيما تطرح الشركة ايضا مشروعا يحمل اسم برج «امفا» في المنامة وبمنطقة «الجفير» تحديدا وهو برج سكني مكون من 25 طابق ويتميز البرج بموقعه الاستراتيجي حيث يطل على البحر مباشرة ومسجد الفاتح كما انه مصمم وفقا لنظام المباني الذكية حيث يحظى بجميع الخدمات المصاحبة مثل الأمن على مدار الساعة وحمامات السباحة فضلا عن النوادي الصحية وجميع المرافق الأخرى .

واوضح المزيدي ان هناك عددا من المناطق التي يقبل الكويتيين والخليجين على شراء الاراضي السكنية والاستثمار ومنها منطقه ايفر (باكنجهام شاير)ببعد 15 ميل فقط من وسط لندن ويعتبر هذا الموقع في مكان استراتيجي من ناحية الطبيعه وكافة الخدمات ويقع على حدود لندن ويطل على شارعين رئيسين m25 و m4فيما يعتبر الموقع قريب من مطار هيثرو بلندن والذي يعد واحد من اكثر المطارات ازدحاما في العالم وتبدا المساحات من 250 متر مربع .

واضاف المزيدي أن بريطانيا مازالت الوجهة المفضلة للاستثمار العقاري حيث تكشف البيانات المتاحة أن حجم الاستثمارات الخليجية في بريطانيا خلال العام 2013 بلغ أكثر من 120 مليار جنيه إسترليني فيما تصدرت السعودية قائمة أكثر البلدان الخليجية ضخا للاستثمارات في السوق العقاري البريطاني بنحو 60 مليار جنية استرليني فيما حلت الإمارات في المركز الثاني خليجيا مما يعكس جاذبية السوق العقاري البريطاني بالنسبة للخليجيين بصفة عامة والكويتيين بصفة خاصة ولعل ابرز دليل على ذلك استثمار الكويت من خلال الهيئة العامة للاستثمار مبلغ 2.7 مليار دولار في مشروع تطوير عقاري يمتد على مساحة حوالي 13 هكتارا، على الضفة الجنوبية لنهر التايمز يضم المقر الرئيسي لعمدة لندن فيما يمتلك صندوق الثروة السيادية القطري عددا من معالم لندن الأكثر شهرة بما في ذلك أطول مبنى تابع للاتحاد الأوروبي وشارد ومتجر هارودز والقرية الأولمبية مما يعني أن لندن باتت تشكل أكبر سوق عقارات يشهد تدفقات مالية خليجية في أوروبا فيما سجلت الاستثمارات التجارية في العقارات بالعاصمة البريطانية لندن أعلى مستوى لها منذ ست سنوات، حيث بلغت 19.9 مليار جنيه إسترليني (33 مليار دولار)، بحسب ما أعلنت شركة «كوشمان آند وكفيلد» للاستشارات العقارية مشيرة إلى أن هذا المستوى هو الأعلى منذ ست سنوات حيث تمكنت بريطانيا من استقطاب أعداد كبيرة من المستثمرين الأجانب خلال العام 2013، وذلك بسبب ضعف الجنيه الإسترليني أمام العملات الأخرى ولكونها ما زالت ملاذا آمنا لرؤوس الأموال فيما استحوذت رؤوس الأموال الأجنبية على 72% من مبيعات العقارات في العاصمة لندن خلال الربع الرابع من العام 2013.

و من ناحية أخرى قال المزيدي أن شركة المزيدي العالمية العقارية لديها عدد من الاستثمارات في الكثير من الدول العربية منها الكويت والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والأردن هذا بالإضافة إلى استثماراتها في الدول الأجنبية منها بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية.

زيادة طاقة إنتاج الكسارات لتلبية ارتفاع احتياجات السوق

طلب دول المجلس على منتجات المحاجر في تصاعد مستمر

تستحوذ صناعة منتجات المحاجر في إمارة الفجيرة على اهتمام دول مجلس التعاون والمنطقة عموماً، وذلك مع استمرار الزيادة في حجم الانتاج الذي من المتوقع ان يرتفع من 100 مليون طن سنوياً في العام 2015 ليصل إلى 145 مليون طن بحلول العام 2019. وتشير الدراسات الى استقبال إمارة الفجيرة مشاريع بنية تحتية بقيمة تتجاوز 25 مليار درهم خلال السنوات الخمسة القادمة، مدعومة بنمو تشييد العقارات السكنية بالإمارة بنحو 11% خلال عام 2015. إضافة الى ذلك فإن مشاريع التشييد والتطوير بمنطقة الخليج العربي عموماً والتي تزيد عن 2.5 تريليون دولار أمريكي ستساهم في تحقيق زيادة هائلة في الطلب على القطاع الذي حقق نجاحاً في السنوات الماضية.

وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة ثالث أكبر الدول المصدرة لمنتجات المحاجر في العالم، حيث تعد إمارة الفجيرة مركزاً حيوياً للإنتاج، وتلبية الاحتياجات المحلية والعالمية على منتجات المحاجر. وتشير التقديرات إلى أن قيمة مشاريع البناء والتشييد المقررة أو قيد الإنجاز في الإمارات العربية المتحدة تصل إلى نحو 49 مليار دولار وفقا لبحث أجرته «ميد للمشاريع». كما تساهم استضافة المنطقة لحدثين عالميين، هما معرض إكسبو الدولي 2020 بدبي، وبطولة كاس العالم لكرة القدم 2022 في قطر بدعم نمو قطاعي العقار والبناء، ناهيك عن إحتياجات عقود إضافية ضخمة لتوريد منتجات المحاجر إلى الكويت، أحد أكبر المستوردين لمنتجات المحاجر في المنطقة. كما وتعتبر المملكة العربية السعودية لاعباً أساسياً في تطور منتجات المحاجر في المنطقة وتوسعها، حيث تستثمر المملكة العربية السعودية نحو 8 مليار ريال في قطاعات النفط والغاز والتجزئة في إمارة الفجيرة بشكل مباشر. هذا المزيج من العوامل الاقتصادية المؤثرة على إنتاج المحاجر في الفجيرة من شأنها المساهمة بزيادة الإنتاج بنسبة 8% سنوياً خلال السنوات الخمس القادمة لتلبية الطلب المتزايد محلياً وإقليمياً.

وتؤثر الطفرة العمرانية بشكل مباشر على معدات الكسارات المصممة لتصنيع أكثر انواع أحجار البناء صلابة، حيث تؤثر هذه العملية الحيوية على دور الكسارات في الفجيرة وتوسعتها واستطاعتها. ويبرز هنا اسم «أوريكس للصناعات» كإحدى الشركات القادرة على تلبية حاجة السوق وتوريد منتجات المحاجر، وتعتبر من الشركات الرائدة في منطقة الخليج في إنتاج مواد البناء، وتمتلك سجلاً حافلاً بالتميز في مجال توريد الخرسانة الجاهزة، وتجارة ونقل منتجات المحاجر عالية الجودة.

وتلعب الشركات التي تتخذ من الفجيرة مقراً لها، بما فيها شركة أوريكس للصناعات دوراً مهماً في نمو دولة الإمارات وتطورها، وستواصل لعب هذا الدور الحيوي في النمو المستقبلي، لاسيما في ظل القدرات الحالية لهذه الشركات على تلبية متطلبات النمو المستقبلي. وقد نجحت أوريكس للصناعات في زيادة قدرتها الانتاجية بعد الاستحواذ على أوريكس للكسارات في أوائل العام 2014. ومنذ ذلك الحين تقوم أوريكس للصناعات بتوسيع قدرات هذه المحاجر الإنتاجية عبر تركيب كسارات فكية أساسية وثانوية من طراز «ميستو» الفنلندية الرائدة، بما يتيح لها رفع القدرة الإنتاجية الى نحو 3 ملايين طن سنوياً، ليرتفع إجمالي إنتاج شركة أوريكس للصناعات بعد هذه التوسعة إلى نحو 8 مليون طن سنوياً، بما يعادل نحو 8 بالمائة من إجمالي إنتاج أحجار الـ«جابرو» في الفجيرة لعام 2015. تبدو أوريكس للصناعات بفضل ما تمتلكه من قدرات في قطاع الكسارات مؤهلة للعب دور رئيسي في مستقبل النمو الاقتصادي لإمارة الفجيرة. بطاقة إنتاجية تبلغ 8 مليون طن من منتجات المحاجر عالية الجودة سنوياً، واحتياطي محجري يفوق 400 مليون طن تكفي لأكثر من 40 عاماً.

الزامل: الميزانية التوسعية تثبت قوة الاقتصاد السعودي

عبدالرحمن الزامل

أكد رئيس مجلس إدارة غرفة الرياض الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الزامل قوة الاقتصاد السعودي ورسوخ أسسه وأركانه، على الرغم من الانخفاض الكبير في أسعار البترول، وما يشهده الاقتصاد العالمي من أوضاع صعبة وضعف في النمو الاقتصادي.

وأوضح الزامل بتصريح صحافي أن اقتصاد المملكة استطاع رغم الأوضاع بالسوق النفطية أن يقف بقوة وثبات، مستشهداً بصدور الميزانية العامة للدولة لعام 2015 بحجم أكبر للمصروفات بلغ 860 مليار ريال بزيادة 5 مليارات عن العام الحالي 2014.

ونوه الزامل بحرص حكومة المملكة على استمرار الميزانية الجديدة في تحسين مستويات الخدمات المقدمة للمواطنين، وخصوصاً فيما يتعلق بالتعليم كأساس للتنمية، والصحة، والطرق، والمياه، ودعم البحث العلمي، واستمرار معالجة اختلالات سوق العمل وإيجاد المزيد من فرص العمل للمواطنين، والاستخدام الأمثل للموارد، واستكمال إنجاز المشروعات التنموية الكبرى التي سبق أن أقرتها الدولة، والسعي لاستدامة وضع المالية العامة القوي.

وأضاف الزامل أن حجم المصروفات للميزانية الجديدة يؤكد استمرار السياسة التوسعية في الإنفاق التي انتهجتها المملكة في السنوات السابقة، بهدف استكمال مشروعات البنى التحتية، ودعم حركة الاقتصاد الذي يعد الإنفاق الحكومي المحرك الرئيسي له، مشيراً إلى أن وجود عجز في الموازنة بلغ 155 مليار ريال، نتيجة عجز الإيرادات المتوقعة للدولة في 2015، والمقدرة بمبلغ 715 مليارا، تبعاً لحالة ضعف أسعار البترول «لا يجب أن يشكل قلقاً لدى المواطنين، فالدولة قادرة على تغطية العجز من احتياطاتها التي كونتها خلال السنوات الماضية نتيجة الفوائض المتحققة».

وأشار الزامل إلى أن حجم مصروفات الميزانية وما تتضمنه من مخصصات ضخمة لاستكمال مشروعات البنية التحتية، فضلاً عن مخصصات الإنفاق على قطاعات الخدمات، يجعل حركة دوران الاقتصاد تدفع قطاعاته للنمو الإيجابي، كما توفر المزيد من الدعم لقطاع الأعمال لإنجاز مشاريع البنية التحتية، وهو ما ينعكس إيجابياً كذلك على سوق العمل وخلق وظائف جديدة للمواطنين.

المعادن الصناعية تعاني من التباطؤ الاقتصادي العالمي

سجلت اسعار المعادن الأولية في سوق لندن حصيلة قاتمة في العام 2014 باستثناء النيكل، بسبب ضعف النمو الاقتصادي العالمي وتباطؤ نمو الاقتصاد الصيني بشكل خاص.

فقد أثر ضعف نمو الاقتصاد العالمي وتباطؤ نمو الاقتصاد الصيني بشكل خاص على أسعار المعادن الأساسية في 2014 ويتوقع ان يستمر الوضع على هذه الحال في 2015.

والنحاس لم يسجل سنة جيدة وخسر 13% في 2014. وسجل هذا المعدن أدنى مستوياته في خلال اربع سنوات ونصف مطلع ديسمبر متأثرا بتدهور أسعار النفط التي بلغت بدورها أدنى مستوياتها منذ أكثر من خمس سنوات.

لكن في العام 2014 جذب الطلب الصيني سوق النحاس من فائض كان سيكون له وقع أكبر على المعدن. ويرى المحللون في مؤسسة ناتيكسيس أن الطلب العالمي على النحاس يعود جزئيا الى تخزين الدولة الصينية 700 الف الى مليون طن من المعدن.

وأكد البنك التجاري الألماني «ان الإنتاج الصيني من النحاس بلغ 6.4 ملايين طن خلال الأشهر العشرة الأولى من العام 2014، اي بارتفاع 11% قياسا الى السنة السابقة».

وتعتبر المجموعة الدولية لدراسات النحاس ان السوق ستنتقل من عجز يقدر بـ300 الف طن في 2014 الى فائض مقداره 390 الف طن في 2015.

لكن انقطاعات إنتاجية غير متوقعة بسبب إضرابات في تشيلي والبيرو أو في إندونيسيا قد تدعم الأسعار بحسب محللي كومرتسبنك الذين يتوقعون ان تبلغ أسعار النحاس 7200 دولار للطن اواخر العام 2015.

أما النيكل فقد سجل افضل اداء بين المعادن الأساسية هذه السنة، إذ زادت أسعاره بنسبة 11% في 2014 ونحو 50% في مايو، وذلك يعود خصوصا الى الحظر على صادرات معدن النيكل الخام في اندونيسيا التي تعد المصدر الاول للنيكل في 2013 واكبر مزود للصين.

100 مليار دولار..قيمة أموال إيران المجمدة في دول آسيوية

أعلن رئيس غرفة تجارة طهران يحيى آل إسحاق، أن «إيران لديها ما يقارب 100 مليار دولار مجمدة في بلدان مثل الصين والهند واليابان، ولكن ليس بالإمكان استعادتها في الوقت الحاضر».

وقد أكد آل إسحاق أن «هذه الأموال تعود للدولة وبإمكانها الاستفادة منها، ويجب توفير الظروف المناسبة للمطالبة بها».

يذكر أنه في أعقاب فرض العقوبات الدولية على إيران بسبب برنامجها النووي المثير للجدل، تم تجميد عشرات المليارات من الأموال الإيرانية العائدة من بيع النفط من قبل كل من: الصين والهند واليابان وكوريا الشمالية، ولا تزال إيران لا تستطيع الاستفادة من القسم الأكبر من هذه الأموال .

بدوره أعلن وزير الصناعة الإيراني محمد رضا نعمت زاده أن «قسما من أموال إيران النفطية قد جمدت من قبل سريلانكا، بسبب العقوبات الدولية المفروضة على إيران، وإن المفاوضات من أجل استعادة هذه الأموال لا تزال مستمرة».

وكان المتحدث باسم الحكومة الإيرانية محمد باقر نوبخت، قد قال في نوفمبر الماضي إن «الصين مدينة لإيران جراء بيع النفط بـ22 مليار يورو، أي ما يعادل 30 مليار دولار».

وتقول الحكومة الإيرانية إنها سوف تستوفي ما يقارب 18 مليار يورو من ديونها على الصين عن طريق تنفيذ الأخيرة بعض المشاريع الاقتصادية والاستثمارية في إيران.

وكانت الصين قد وقعت عدة اتفاقيات مع إيران في عهد حكومة أحمدي نجاد، لتنفيذ عدد من المشاريع في مجال النفط والغاز، بلغت قيمتها45 مليار دولار، غير أن جميع هذه المشاريع تم تأجيلها وإلغاء الكثير منها بسبب تأخر الصينيين في التنفيذ.

ووفقا للاتفاق الذي تم خلاله تمديد المفاوضات بين إيران ومجموعة 5+1 حتى الأول من يوليو 2015 ستحصل إيران على 700 مليون دولار شهريا من أرصدتها المجمدة بموجب العقوبات الدولية المفروضة عليها.